

مساهمة قطاع التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2023

The Insurance Sector's Contribution to Mobilizing Savings and Financing the Algerian Economy (2011-2023)

نصرالدين بوعمامة*، أستاذ محاضر قسم أ،

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

bouamama.nasreddine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/08 تاريخ القبول: 2025/11/13

مستخلص:

تتجاوز أهمية قطاع التأمين في الجزائر دوره التقليدي في توفير الحماية من المخاطر المالية، ليمثل محركا فعالا في تمويل الاقتصاد الوطني، فهو يعمل كأداة حيوية لتعبئة المدخرات طويلة الأجل، حيث تتراكم لديه احتياطات مالية ضخمة من أقساط التأمين المجمعة، هذه الأموال التي لا تخضع لضغوط السحب الفوري كالودائع المصرفية، توجه نحو تمويل الاستثمارات الوطنية، مما يخفف العبء عن النظام المصرفي التقليدي. يواجه التأمين تحديات بارزة تحد من فعاليته، أبرزها ضعف الوعي التأميني والإطار التشريعي، مما يمنعه من تحقيق إمكاناته الكاملة كمصدر رئيسي ومستدام لتمويل الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تأمين، ادخار، تمويل، استثمار وطني، كثافة التأمين.

تصنيف جال: G22, E22, G32

Abstract:

The insurance sector in Algeria plays a role that extends beyond its traditional function of providing financial risk protection. It acts as a vital tool for mobilizing long-term savings and an effective engine for financing the national economy. The sector accumulates substantial financial reserves from collected premiums. Unlike bank deposits, these funds are not subject to immediate withdrawal pressures, allowing them to be channeled into national investments, which alleviates the burden on the traditional banking

*نصرالدين بوعمامة، bouamama.nasreddine@univ-alger3.dz

system. However, the sector's effectiveness is constrained by significant challenges, primarily low insurance awareness and a weak legislative framework. These factors hinder its development as a primary and sustainable source of financing for the Algerian economy.

Keywords: Insurance, Savings, Economic Financing, National Investments, Insurance Density.

JEL Classification: G22, E22, G32

مقدمة:

يعتبر القطاع المالي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المعاصر، حيث لا يقتصر على البنوك التقليدية فحسب، بل يشمل أيضا مؤسسات مالية غير مصرفية تؤدي دورا حيويا في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، ومن بين هذه المؤسسات، تبرز شركات التأمين كعامل محوري، لا يقتصر دورها على إدارة المخاطر وتقديم الحماية المالية فقط، بل يمتد ليكون مصدرا مهما لرأس المال طويل الأجل، فالأقساط التي تحصل عليها هذه الشركات تشكل رصيда استثماريا يمكن توظيفه بفعالية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

وبناء على ذلك الدور المهم يطرح هذا البحث إشكالية محورية تتمثل في: كيف تساهم مؤسسات التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني، وما هي أبرز التحديات التي تعترضها في تحقيق هذا الدور الاستراتيجي؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التأمين ودوره الفعال في تمويل الاقتصاد الجزائري.
- تحديد أبرز التحديات والعوائق الهيكلية التي تحد من فعالية مؤسسات التأمين في أداء دورها التمويلي، بما في ذلك قصور الإطار التشريعي، ومحدودية الوعي المالي، وغياب منتجات تأمينية مبتكرة.

أولا: الإطار النظري للتأمين

يعد التأمين أداة مالية واجتماعية متطورة لمواجهة حالات عدم اليقين والمخاطر المحدقة بالأفراد والمؤسسات على حد سواء.

1. مفهوم التأمين

يعتبر عقد التأمين اتفاقا يلتزم بموجبه المؤمن بأن يدفع للمؤمن له أو للمستفيد مبلغا من المال، أو دخلا منتظما، أو أي تعويض مالي آخر، يتم هذا الدفع عند وقوع حادث أو تحقق خطر محدد في العقد، وذلك مقابل قسط أو دفعات مالية يدفعها المؤمن له للمؤمن. (أنس محمد عبد الغفار، 2014، صفحة 40)

مع صدور الأمر 95-07 سنة 1995 في الجزائر حدث تحول جذري في قطاع التأمين في الجزائر، حيث ألغى احتكار الدولة وفتح السوق أمام القطاعين الخاص الوطني والأجنبي. هذا التشريع، الذي تميز بالشمولية والحدثة، ركز على حماية المؤمن له كونه مستهلكا، وفرض ضمانات صارمة على شركات التأمين، وجعل معظم أحكامه من النظام العام، (الجريدة الرسمية، عدد 13، 1995) لاحقا، جاء القانون 04-06 سنة 2006 ليعزز الرقابة بإضافة آليات جديدة مثل لجنة الإشراف على التأمينات وصندوق ضمان المؤمن لهم، وكرس دور القضاء لضمان حماية أكبر للمؤمن له.

كما يعرف عقد التأمين وفقا للمادة الثانية من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات؛ والتي تعرفه في إطار المادة 619 من القانون المدني، فإن عقد التأمين هو اتفاق يلتزم بموجبه المؤمن بأن يدفع للمؤمن له، أو لطرف ثالث، أو للمستفيد مبلغا من المال، أو إيرادا، أو أي مقابل مالي آخر، وذلك عند تحقق الخطر المحدد في العقد، نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى. (الأمر رقم 95-07 مؤرخ في 25 يناير 1995، 2006)

ويعرف التأمين بأنه عقد يلتزم فيه أحد الطرفين بتعويض الطرف الآخر عن الخسائر أو الأضرار الناجمة عن مخاطر محددة في العقد، وفي المقابل، يدفع الطرف الثاني مبلغا ماليا يعرف باسم "قسط التأمين"، والذي يمكن أن يكون دفعة واحدة أو على أقساط دورية.

كما يعد التأمين أداة أساسية لإدارة المخاطر، ويحظى بأهمية بالغة في مختلف العمليات التجارية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف حماية الأصول والحد من الخسائر المحتملة، وعوضا عن توفير حماية مادية مباشرة للممتلكات والأرواح، يعمل التأمين على الحماية من التبعات المالية السلبية المترتبة على فقدان الممتلكات والأرواح.

وهكذا، تتاح للشركات المتضررة من الخسائر فرصة التعافي وإعادة بناء أعمالها من خلال الاستفادة من التعويضات التي تقدمها شركات التأمين. (Diara Md. Jadi, 2014, p. 76)

2. مصادر أموال شركات التأمين:

بحسب المجلس الوطني للتأمينات فإن عدد شركات التأمين الناشطة في الجزائر يصل إلى 27 شركة، منها شركات التأمين على الأضرار، شركات التأمين على الأشخاص، تعاضديات، شركات مختصة، وشركات إعادة التأمين. (Conseil national des assurances)

إن المصدر الرئيسي لأموال شركات التأمين، بالإضافة إلى رأسمالها، هو أقساط التأمين التي تجمعها من عملائها، هذه الأقساط تتدفق بشكل مستمر ومنتظم، وبما أن معظم المطالبات لا تحدث على الفور، فإن الشركة تمتلك احتياطات مالية كبيرة وغير مستخدمة على المدى القصير، هذه الاحتياطات هي التي تشكل رأس المال الاستثماري الأساسي للشركة، وبعكس البنوك التي تحتفظ بودائع العملاء التي يمكن سحبها في أي وقت، فإن شركات التأمين لديها رؤوس أموال مستقرة لفترات طويلة، ما يمنحها مرونة أكبر في توجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل. (Ross, 2024)

3. العلاقة بين التأمين والاستقرار المالي:

في عملية تحليل الاستقرار المالي لشركة التأمين، يذكر أن الاستقرار المالي هو "... فئة اقتصادية تمثل قدرة المؤمن على الوفاء بالتزاماته بالكامل بناءً على الاستخدام الرشيد لرأس المال الخاص ورأس المال المقرض"، (Shirin, 2024, p. 1101) وتعتبر شركات التأمين عامل استقرار في النظام المالي، ويرجع ذلك إلى طبيعة التزاماتها طويلة الأجل، ففي حين تواجه البنوك مخاطر السيولة نتيجة الودائع قصيرة الأجل التي يمكن سحبها بشكل جماعي في أوقات الذعر المالي، فإن شركات التأمين لديها التزامات مستقبلية (مثل دفع معاشات التقاعد أو تعويضات الحوادث) لا يمكن المطالبة بها فوراً، ويسمح هذا لشركات التأمين بتوجيه استثماراتها نحو أصول طويلة الأجل مثل السندات الحكومية طويلة الأجل أو المشاريع الكبرى، بدلا من الأصول قصيرة الأجل، هذا السلوك الاستثماري يساهم في تقليل المخاطر في الاقتصاد ويمنع حدوث أزمات سيولة مالية من خلال دورها في تخفيف المخاطر وآفاقها الاستثمارية طويلة الأجل مما يساهم في دعم الاستقرار المالي. (European Central Bank, 2009)

ثانياً: مساهمة التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني

يعتبر التأمين أداة حماية لأصحاب المشاريع من التقلبات الاقتصادية للسوق، حيث لا ينحصر دور شركات التأمين في تقليص الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المؤمن لهم وتوفير الأمان

والاستقرار للأفراد، بل يمتد دورها الى تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق استثمار الفوائض المالية في المشاريع الاقتصادية بطريقة مباشرة أو عن طريق الأسواق المالية.

وحسب دراسة قامت بها شركة التأمين وإعادة التأمين السويسرية (Sigma) المنشورة سنة 2020 تحت عنوان التأمين في العالم: الخروج من 2020 سنة الجائحة الوبائية، احتلت الجزائر المرتبة 75 عالميا ضمن 88 دولة في سنة 2019 وفي المرتبة 25 قاريا، بينما كانت في المرتبة 74 عالميا في سنة 2018، بحجم أقساط التأمين التي قدرها 1248 مليون دولار سنة 2019، في حين كان حجم هذه الأقساط سنة 2018 ما مقداره 1186 مليون دولار، أما حصتها من السوق العالمية فتبلغ نسبة 0.02% سنة 2019، وهي نفسها في سنة 2018، ومن ناحية كثافة التأمين التي تمثل نصيب الفرد من أقساط التأمين لسنة 2019 فاحتلت الجزائر المرتبة 84 عالميا ب 29 دولار، وهو معدل ضعيف اذا ما قورن بالمعدل العالمي المقدر ب 818 دولار، وفيما يخص معدل الاختراق الذي هو مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، فاحتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة 80 عالميا بنسبة 0.74% وهو معدل ضعيف اذا ما قورن بالمعدل العالمي المقدر ب 7.23%. (storm، 2020، الصفحات 26-27)

ويمكن التطرق لدور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الجزائري عبر تحليل العناصر التالية:

1. تطور رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر

يمثل الجدول الموالي تطور معدل نمو رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر للفترة 2011-2023:

الجدول رقم (01): تطور معدل نمو قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2023

السنة	رقم الأعمال (مليون دج)	معدل النمو (%)
2011	87329	7.7
2012	100182	14.7
2013	115107	14.9
2014	125472	9
2015	131177	4.5
2016	133537	1.7
2017	139525	4.4
2018	142635	2.2
2019	152229	6.7

مساهمة قطاع التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2023

ص 59 / 76

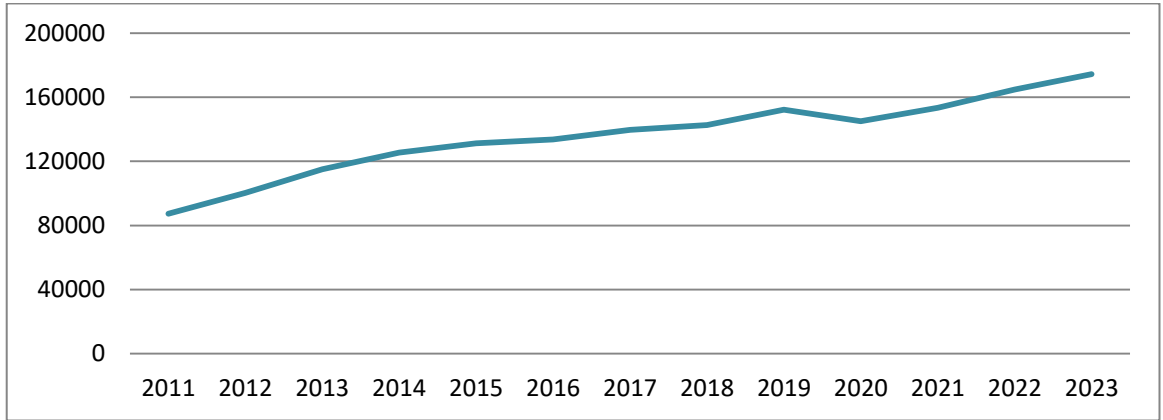
نصر الدين بوعمامة

4.7-	145005	2020
5.7	153379	2021
7.3	164784	2022
5.8	174421	2023

Source : (CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES, 2023)

ويمثل الشكل التالي تطور رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2023:

الشكل رقم (01): تطور رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2023 (مليون دينار)



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 السابق

لقد شهد رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر نموا خلال الفترة 2011-2023، حيث ارتفع من 87329 مليون دينار جزائري في عام 2011 إلى 174421 مليون دينار جزائري في عام 2023، هذا الارتفاع المستمر يدل على تزايد حجم القطاع وأهميته الاقتصادية.

حيث كان النمو سريعا في بداية الفترة، خاصة بين سنتي 2011 و2013، حيث تجاوز رقم الأعمال 100 مليار دينار جزائري، بينما شهد رقم الأعمال انخفاضا طفيفا فقط في عام 2020، حيث وصل إلى 145,005 مليون دينار جزائري، بمعدل نمو سالب يقدر بـ 4.7- مما يعكس التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا، ليستأنف القطاع نموه بعد ذلك، متجاوزا مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021.

يظهر التحليل أن قطاع التأمين في الجزائر يتمتع بمرونة وقدرة على النمو على المدى الطويل، على الرغم من تأثره بالظروف الاقتصادية المتقلبة.

2. معدل الكثافة

يمثل معدل كثافة التأمين مجموع مصاريف أقساط التأمين كنسبة من إجمالي عدد السكان، ويعكس هذا المعدل مدى مساهمة الأفراد في إنتاج التأمين والجدول التالي يوضح تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر للفترة 2011-2023:

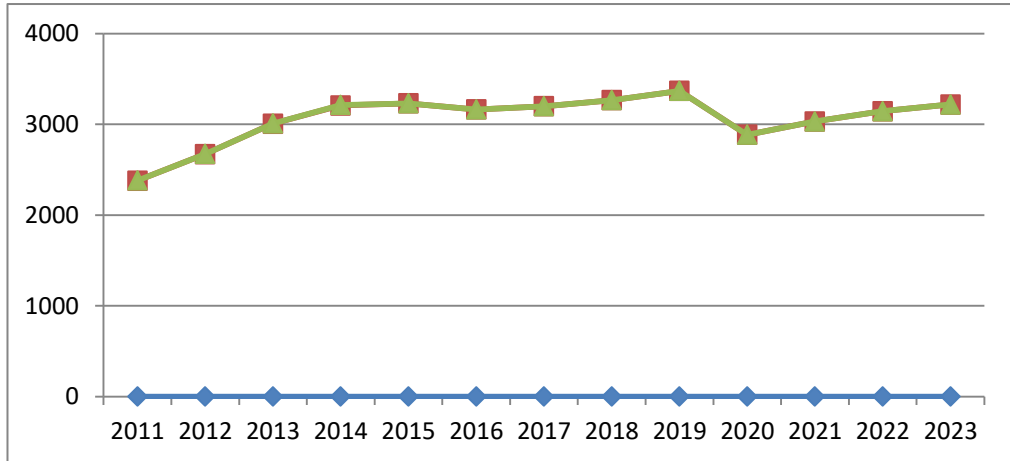
الجدول رقم (02): تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر للفترة 2011-2023

السنة	عدد السكان (بالآلاف)	معدل الكثافة (دج/الفرد)
2011	36717	2378.44
2012	37749	2671.88
2013	38297	3005.65
2014	39114	3207.85
2015	39963	3230.95
2016	40836	3163.52
2017	41721	3198.35
2018	42578	3266.4
2019	43400	3368.16
2020	44200	2885.29
2021	44600	3030.71
2022	45400	3144.69
2023	46300	3218.36

Source : (CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES, 2023),
(<https://www.ons.dz>, 2025)

ويمثل الشكل التالي تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر للفترة 2011-2023

الشكل رقم (02): تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر للفترة 2011-2023 (دينار جزائري للفرد).



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 السابق.

يشير تطور معدل كثافة التأمين (الإنفاق السنوي على التأمين للفرد الواحد) إلى نمو وتطور إيجابي لسوق التأمين الجزائري على المدى الطويل، حيث ارتفع من 2378.44 دج/فرد في 2011 إلى 3218.36 دج/فرد في 2023. ومع ذلك، كان هذا النمو غير منتظم، حيث عرف فترات من القوة والركود والاستقرار، مع صدمة واضحة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 حيث انخفض معدل كثافة التأمين إلى 2885.29 دج/الفرد وهذا التراجع يمكن أن يعود بشكل أساسي إلى الركود الاقتصادي وتأثيرات جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى انخفاض الدخل المتاح للإنفاق على التأمين، تبعها تعاف قوي وسريع، مما يدل على مرونة القطاع.

3. معدل الاختراق

يعتبر معدل الاختراق معديلاً مهماً في قطاع التأمين، حيث يمثل مدى مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني كونه يقيس لنا مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح تطور هذا المعدل للفترة 2011-2021:

الجدول رقم (03): تطور معدل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

2021-2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الاختراق %	0.6	0.63	0.69	0.73	0.77	0.75	0.73	0.69	0.72	0.69	0.61

Source: (<https://www.ons.dz>, 2025) (<https://cna.dz/>, 2025)

نلاحظ من الجدول أن مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري ضعيفة وهامشية بشكل لافت للنظر، حيث لم يتجاوز معدل الاختراق حاجز 1% خلال الفترة 2021-2011، حيث بلغ ذروته في 2015 بنسبة 0.77% فقط، ثم أخذ اتجاها تنازليا واضحا منذ ذلك الحين، مسجلا انهيارا حادا ليصل إلى 0.61% في 2021، هذه المعدلات متدنية جدا مقارنة بالمعدل العالمي (6.13%) (<https://www.swissre.com>, 2024)، مما يشير إلى أن القطاع لم يستغل بعد إمكاناته الحقيقية ولا يؤدي الدور المتوقع له في دعم وتثبيت الاقتصاد الوطني.

4. التوظيفات المالية لمنتجات التأمين

هناك ثلاثة أنواع لتوظيفات أقساط التأمين في الجزائر، وتتمثل في قيم الدولة كالأراضي والمباني والقيم المنقولة ممثلة في الاستثمار في رأسمال شركات أخرى والذهب وما وافقها، والقيم العقارية بالإضافة إلى الودائع لأجل والودائع لدى المفاوالت المحلية، وتتحكم في هذه التوظيفات عدة عوامل أهمها الإطار القانوني الذي يفرض حد أدنى يقدر بـ 50% على الأقل من قيم الدولة وكذلك الطبيعة الاقتصادية للدولة (موساوي و دادن، 2014، الصفحات 27-42).

ويمكن توضيح التوظيفات المالية لمنتجات التأمين خلال الفترة 2023-2011 في الجدول

التالي:

الجدول رقم (04): التوظيفات المالية لمنتجات التأمين خلال الفترة 2023-2011 (مليون دج)

قيم الدولة	قيم منقولة	ودائع لأجل	ودائع لدى المقاولات المحلية	إجمالي التوظيفات المالية	أصول عقارية	المجموع		
2011	القيمة	63840	17073	60051	/	140964	25667	166631
	الحصة %	38	10	36	/	15	15	100

مساهمة قطاع التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2023

ص 59 / 76

نصر الدين بوعمامة

180506	25880	154636	7349	56528	17413	73336	القيمة	2012
100	14	86	4	31	10	41	الحصة %	
200770	27824	172946	8597	66629	17293	80426	القيمة	2013
100	14	86	4	33	9	40	الحصة %	
223888	29255	194633	10189	69885	19760	94800	القيمة	2014
100	13	87	5	31	9	42	الحصة %	
252267	35447	216821	12514	69960	20915	113431	القيمة	2015
100	14	86	5	28	8	45	الحصة %	
265360	42918	222442	12673	46454	24356	138959	القيمة	2016
100	16	84	5	18	9	52	الحصة %	
273875	43032	230843	12411	45804	22647	14981	القيمة	2017
100	16	84	5	17	8	55	الحصة %	
289239	44992	244247	14832	43938	23311	162166	القيمة	2018
100	16	84	6	15	8	56	الحصة %	
323394	55325	268069	14653	45593	23267	184555	القيمة	2019
100	17	83	5	14	7	57	الحصة %	
340234	56365	283869	17726	49602	25094	191447	القيمة	2020
100	17	83	5	15	7	56	الحصة %	
360732	58675	302057	19947	61066	25581	195464	القيمة	2021
100	16	84	6	17	7	54	الحصة %	
391760	61497	330263	20106	68117	27364	214677	القيمة	2022
100	16	84	5	17	7	55	الحصة %	
420878	63599	357279	24670	71215	28408	232986	القيمة	2023
100	15	85	6	17	7	55	الحصة %	

Source : Ministère des finances, Direction générale du trésor,
Direction des Assurances, Rapports d'activités des assurances en Algérie
online: <https://www.uar.dz/rapports-dactivites/>

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم الدولة تمثل الحصة الأكبر من إجمالي التوظيفات، حيث ارتفعت قيمتها من 63,840 مليون دج (38%) في 2011 إلى 232,986 مليون دج (55%) في

2023، هذا الارتفاع يؤكد توجه شركات التأمين نحو الاستثمار الآمن في الأوراق المالية الحكومية، والتي تتميز بمخاطر منخفضة، مما يضمن تحقيق عوائد ثابتة ومستقرة.

أما الودائع لأجل فقد شهدت تقلبات كبيرة، حيث كانت تمثل ثاني أكبر حصة في 2011 (36%)، لكنها تراجعت بشكل ملحوظ لتصل إلى 17% في عام 2017، ثم استقرت عند هذا المستوى حتى 2023، هذا التراجع قد يشير إلى انتقال شركات التأمين من الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل إلى أشكال استثمارية أخرى أكثر ربحية أو أطول مدى، مثل قيم الدولة، بينما حافظت الأصول العقارية على حصة ثابتة نسبيا من إجمالي التوظيفات، تتراوح بين 14% و 17% طوال الفترة، وهذا يوضح أن العقارات تعتبر أحد الأصول الأساسية في محافظ شركات التأمين، كونها توفر دخلا ثابتا وفرصا للنمو الرأسمالي.

بالنسبة للودائع لدى المقاولات المحلية قد زادت قيمتها بشكل ملحوظ من 7,349 مليون دج في 2012 إلى 24,670 مليون دج في 2023، كما ارتفعت حصتها من 4% إلى 6%، هذا النمو قد يعكس توجهها متزايدا لدعم الشركات المحلية من خلال الاستثمار المباشر، مما يساهم في التنمية الاقتصادية.

يكشف تحليل جدول التوظيفات المالية لقطاع التأمين عن هيمنة قيم الدولة (السندات الحكومية) على محفظة الاستثمار، مشكلة ما متوسطه 50% من إجمالي الأصول، يأتي هذا على حساب فئة الودائع لأجل التي شهدت تراجعا حادا في أهميتها، فيشير هذا الهيكل إلى أن شركات التأمين تفضل السيولة والأمان المطلق على العائد والمخاطرة، مما يعكس بيئة استثمارية محافظة جدا فعلى الرغم من النمو المطرد في حجم إجمالي الأصول (من 166 مليار دج إلى 421 مليار دج)، فإن هذا النمو لم يصاحبه تنوع ملموس في أدوات الاستثمار.

5. معدل مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني

يمثل الجدول التالي نسبة مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2011-

2023:

الجدول رقم (05): نسبة مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2011-2023

(مليار دج)

السنة	الاستثمار	الاستثمارات المتاحة من قبل شركات التأمين	معدل المساهمة %
2011	5184.3	166.631	3.21
2012	5701.4	180.506	3.17
2013	6480.8	200.77	3.1
2014	7431.8	223.888	3.01
2015	8081.9	252.267	3.12
2016	8583.3	265.36	3.09
2017	8746.3	273.875	3.13
2018	9302.3	289.239	3.11
2019	9206.5	323.394	3.51
2020	8170.6	340.234	4.16
2021	8833.2	360.732	4.08
2022	9732.7	391.76	4.03
2023	11038.5	420.878	3.81

Source : - (Ministère des finances, 2023), - (<https://www.ons.dz>, 2025)

يظهر من الجدول السابق أن معدل مساهمة قطاع التأمين في إجمالي الاستثمارات الوطنية ظلت محدودة حيث في الفترة (2011-2018) كانت نسبة مساهمة التأمين مستقرة نسبيا، حيث تراوحت ما بين 3.21% و 3.11%، وهذا يشير إلى أن نمو استثمارات التأمين كان يواكب نمو إجمالي الاستثمارات بشكل متقارب، أما الفترة (2019-2021) فقد شهدت النسبة قفزة ملحوظة، حيث وصلت إلى 4.16% في عام 2020، يرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، أبرزها تراجع إجمالي الاستثمارات الوطنية في هذا العام بسبب جائحة كوفيد-19، في حين حافظ قطاع التأمين على وتيرة استثماراته، أما الفترة (2022-2023) فبعد بلوغ نسبة المساهمة ذروتها في عام 2020، بدأت النسبة في التراجع الطفيف لتصل إلى 3.81% في عام 2023، هذا التراجع يعكس تعافي إجمالي

الاستثمارات بشكل أسرع من نمو استثمارات التأمين، مما يعني أن قطاعات اقتصادية أخرى بدأت تستقطب المزيد من الاستثمارات.

يقوم قطاع التأمين في الجزائر بدور مهم في تمويل الاقتصاد الوطني، لكن مساهمته لا تزال تحتاج إلى التوسع لتصل إلى مستويات أكثر تأثير، فقطاع التأمين في الجزائر هو قطاع مهمش يندرج ضمن قطاع الخدمات بينما في دول العالم الأخرى فهو قطاع قائم بحد ذاته، لذا فمساهمته في الاستثمار الوطني هي مساهمة ضئيلة.

ثالثا: التحديات والمعوقات

يواجه قطاع التأمين في الجزائر مجموعة معقدة ومتداخلة من التحديات والمعوقات التي تعيق نموه وتمنعه من تحقيق إمكاناته الكاملة كداعم أساسي للتنمية الاقتصادية، ويمكن تصنيف أهم هذه التحديات في:

1. ضعف الثقافة والوعي التأميني

السبب الرئيسي وراء بطء نمو قطاع التأمين في العديد من الدول، خاصة في الأسواق النامية، هو ضعف الوعي بأهميته كأداة مالية أساسية، حيث ينظر العديد من الأفراد والشركات إلى التأمين على أنه مجرد نفقات غير ضرورية أو وسيلة للحماية من الحوادث النادرة، بدلا من اعتباره أداة حيوية للتخطيط المالي والادخار.

تنعكس هذه الفجوة المعرفية في انخفاض معدل الاختراق (التغلغل) التأميني (Insurance Penetration)، وهو مقياس رئيسي يظهر نسبة أقساط التأمين المكتتبة من الناتج المحلي الإجمالي، مثلا في سنة 2022 وصل هذا المعدل إلى حوالي 12% في الولايات المتحدة و9% في المملكة المتحدة، بينما كان أقل من 1% في مصر وحوالي 0.6% في الجزائر. (<https://www.swissre.com>, 2025)

يبرز هذا التباين الكبير الفجوة في الوعي والثقة بين الأسواق المتقدمة والنامية، ونتيجة لذلك يحد هذا المفهوم الخاطئ من حجم أقساط التأمين المجمعة، مما يقلل بدوره من حجم الأموال المتاحة للاستثمار في الاقتصاد الوطني.

2. الإطار التشريعي والرقابي

يُشكّل الإطار التشريعي والرقابي القديم أو غير المرن عائقا كبيرا أمام نمو قطاع التأمين، كما أن غياب الأطر التنظيمية التي تواكب التطورات التكنولوجية، مثل التأمين التقني (Insurtech)، يحد من قدرة هذا القطاع على الابتكار وتطوير منتجات جديدة، فبدون قوانين واضحة تنظم استخدام البيانات الضخمة أو الذكاء الاصطناعي في تسعير المخاطر، تظل الشركات التقليدية مقيدة بأساليب قديمة.

ما زالت أنواع التأمينات الهامة، مثل التأمين على الحياة والتأمين الصحي، تخضع لنفس القوانين العامة التي تحكم أنواع التأمين الأخرى، هذا النقص في التشريعات المخصصة يعيق نمو هذه الفروع، ورغم أن القانون 06/04 يهدف إلى سد هذا الفراغ، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع بطيء، كالتأمين الصحي الذي يحتاج إلى لوائح خاصة تأخذ في الاعتبار طبيعة الخدمات الصحية وتكاليفها، وهذا ما لا توفره التشريعات الحالية بشكل كاف. (بالي مصعب، 2018، صفحة 164)

3. المخاطر الاستثمارية

يعد الاستثمار جزءا حيويا من عمل شركات التأمين، فهو يمكنها من تحقيق الأرباح وتنمية أصولها، مما يضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق على المدى الطويل، لكن هذا النشاط لا يخلو من المخاطر الكبيرة، وأبرزها المخاطر الاستثمارية.

تتمثل هذه المخاطر في تقلبات الأسواق المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قيمة استثمارات شركات التأمين، إذا انخفضت قيمة هذه الاستثمارات بشكل كبير، قد تصبح الشركة معرضة لخسارة جزء كبير من أصولها، مما يهدد استقرارها وقدرتها على دفع التعويضات المستقبلية للمؤمن لهم، ومثال ذلك ما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008 حيث شهدت هذه الأزمة انهيارا في الأسواق المالية العالمية، مما ألحق خسائر فادحة بالعديد من شركات التأمين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك شركة (AIG (American International Group في الولايات المتحدة، فقد تسببت استثماراتها في الأصول السامة (المرتبطة بالرهن العقاري) في تكبدها خسائر ضخمة، مما كاد أن يؤدي إلى انهيارها لولا تدخل الحكومة الأمريكية بتقديم حزمة إنقاذ مالية ضخمة للحفاظ على استقرارها ومنع حدوث أزمة أكبر في النظام المالي العالمي.

كمثال آخر حدوث فقاعة الدوت-كوم (Dot-com Bubble) في أوائل الألفية الثالثة حيث استثمرت العديد من شركات التأمين في أسهم شركات التكنولوجيا الناشئة، وعندما انفجرت

الفقاعة خسرت هذه الشركات جزءا كبيرا من استثماراتها، مما أثر على أدائها المالي.
(2025, <https://www.rba.gov.au>)

4. التحديات الضريبية:

يواجه قطاع التأمين في الجزائر تحديات ضريبية كبيرة، حيث يتحمل حامل الوثيقة العديد من الأعباء المالية. تخضع عقود التأمين للرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة تراوحت بين 17 و19% (خلال الفترة 2011-2023)، والتي يدفعها المؤمن له. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2021)

بالإضافة إلى ذلك، توجد رسوم شبه ضريبية أخرى تضاف على حسب نوع التأمين:

تأمين السيارات: يساهم المؤمن له بنسبة 3% من قيمة العقد في "الصندوق الخاص لتعويض حوادث المرور" (FGA). (القانون رقم 88-31، 1988)

التأمين الزراعي: يساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح "صندوق ضمان الكوارث الزراعية". (FGCA)
فروع التأمين الأخرى: (باستثناء تأمينات السيارات والحياة والزراعة): يساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح "صندوق الوطني للكوارث الطبيعية" (FCN). (الأمر رقم 12-03، 2003)

كما يتحمل المؤمن له رسوم الطوابع على كل عقد تأمين، مما يزيد من التكلفة الإجمالية للخدمة. هذه الأعباء الضريبية المتعددة قد تؤثر سلبًا على إقبال الأفراد والشركات على خدمات التأمين في البلاد.

الخاتمة:

لا يقتصر دور مؤسسات التأمين في الجزائر على كونها أداة للحماية من المخاطر فحسب، بل تعد محركا استراتيجيا لتمويل الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من أن مساهمتها في إجمالي الاستثمارات قد تبدو متواضعة، فإن نموها المطرد، وقدرتها على توفير السيولة في أوقات الأزمات الاقتصادية، خاصة في سنة 2020، تؤكد على أهميتها المحورية. إن استثمارات شركات التأمين في الأوراق المالية الحكومية، والودائع لدى المقاولات المحلية، والأصول العقارية، تعمل على توفير رأس مال مستقر وثابت، وهو حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة.

ولتمكين هذا القطاع الحيوي من تحقيق كامل إمكاناته، ولتغلب على التحديات التي تواجهه ينبغي التوجه نحو:

- تعزيز الثقافة التأمينية: يجب التوعية عبر مختلف الوسائل الإعلامية، والمنصات الرقمية، وورش العمل التعليمية بهدف تعريف الجمهور بمنتجات التأمين وترسيخ مفهومه كأداة مالية أساسية للتخطيط المستقبلي والادخار والاستثمار.
- تحديث الإطار التنظيمي: وذلك بتحديث القوانين واللوائح المنظمة لقطاع التأمين لتصبح أكثر مرونة ومواكبة للتحويلات الاقتصادية.
- دعم الابتكار في المنتجات: يجب أن تعمل شركات التأمين على تطوير منتجات جديدة تستجيب للاحتياجات المتغيرة للسوق.

Bibliographie

1. <https://www.swissre.com>. (2024). Récupéré sur https://www.swissre.com/dam/jcr:c39e7348-323d-40aa-b0d2-bacac07975d3/sigma3_2018_fr.pdf
2. <https://cna.dz/>. (2025). Retrieved from <https://cna.dz/>: <https://www.bdc.dz/index.php?p=40&g=40https://www.ons.dz>. (2025, 04). Récupéré sur Les Comptes Nationaux Economiques 2001-2023 ALGER: https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_nationaux_economiques_2001_2023.pdf
3. <https://www.ons.dz>. (2025, 07 04). Retrieved from <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>
4. <https://www.rba.gov.au>. (2025, 03 12). Récupéré sur <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/the-global-financial-crisis.html#:~:text=The%20catalysts%20for%20the%20GFC,unable%20to%20repay%20their%20loans>.
5. <https://www.swissre.com>. (2025). Récupéré sur https://www.swissre.com/dam/jcr:c39e7348-323d-40aa-b0d2-bacac07975d3/sigma3_2023_fr.pdf
6. <https://www.swissre.com>. (2025). Récupéré sur https://www.swissre.com/dam/jcr:c39e7348-323d-40aa-b0d2-bacac07975d3/sigma3_2023_fr.pdf
7. CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES. (2023, 08 02). LE MARCHE ALGERIEN DES ASSURANCES.

8. Conseil national des assurances. (s.d.). *sociétés d'assurance*. Consulté le 08 01, 2025, sur cna.dz: <https://cna.dz/acteurs/societes-dassurance/>
9. Diara Md. Jadi, N. A. (2014, 08 18). INSURANCE AS A RISK TRANSFER MECHANISM IN SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs).
10. European Central Bank. (2009). *Financial Stability Review*. Financial Stability Review.
11. Ministère des finances. (2023). *Direction générale du trésor, Direction des Assurances, Rapports d'activités des assurances en Algérie*, on ligne: <https://uar.dz/wp-content/uploads/2025/01/Activite-des-Assurances-en-Algerie-2023.pdf>.
12. Ross, S. (2024, 06 29). <https://www.investopedia.com>. Récupéré sur <https://www.investopedia.com/ask/answers/052015/what-main-business-model-insurance-companies.asp#:~:text=Insurance%20companies%20base%20their%20business,premiums%20into%20interest%2Dgenerating%20assets.> : <https://www.investopedia.com/ask/answers/052015/what-main-business-model-insurance-companies.asp#:~:text=Insurance%20companies%20base%20their%20business,premiums%20into%20interest%2Dgenerating%20assets.>
13. Shirin, K. (2024, 11 19). The Role of Financial Stability of Insurance Companies in Economic Development. *American Journal of Economics and Business Management*, 7(11).
14. storm, W. i. (2020). (04).
15. الأمر رقم 03-12. (2003, 08 26). يتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا ، ج.ر.ج عدد 52 صادر في 22 أوت سنة 2003. الجزائر.
16. الأمر رقم 07-95 مؤرخ في 25 يناير. (2006, 02 20). 1995 معدل ومتمم بالقانون رقم 04-06 ، *متعلق بالتأمينات*.
17. *الجريدة الرسمية*، عدد (1995). 13 مارس. (08) *الجريدة الرسمية*. (13).
18. القانون رقم 88-131. (1988). 3. ذي الحجة. (5) الموافق ل 19 يوليو 1988 يعدل وتمم الأمر 74-15 المؤرخ في 30 يناير 1074 المتعلق بالزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض على الأضرار.
19. أنس محمد عبد الغفار. (2014). *المفهوم القانوني للتأمين التعاوني*. مصر -الامارات :دار الكتب القانونية و دار شتات للنشر و البرمجيات.

20. بالي مصعب. (2018). *مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2016*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
21. موساوي ع, & دادن ع. (2014). *محددات إيرادات قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990-2012*. مجلة الباحث. 42-27, (14), 14 ,
22. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. (2021). *الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة*.